اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 28-09-2009 رقم العـدد: 16959 رقم الصفحة: 7 مسلسـل: 48 رقم القصاصة: 1

أكدت أن "الحوار الحضاري" يعكس إصرار المليك على نشر العدل والمساواة

"حقوق الإنسان": إصلاحات خادم الحرمين الشريفين تثير إعجاب العالم

ماجد عسيري - الدمام

قالت هيئة حقوق الإنسان إن مبادرات خادم الحرمين الشريفين للحوار بين الحضارات تدعم جهود حماية حقوق الإنسان في جميع انحاء العالم. واكدت في تقرير لها بمناسبة اليوم الوطني ان إعادة انتخاب المملكة في مجلس حقوق الانسان تقديرًا لدعوة خادم الحرمين الشريفين لمد جسور الحوار والتعاون بين الشعوب وسياسته التي عززت مكانة المملكة ودورها الحيوي على كل المستويات، واهتمامه بترسيخ مبادئ العدل والمساواة، وصيانة الحقوق والحريات المشروعة، وحرصه على تعزيز حقوق الإنسان، ورؤيته الإصلاحية الشاملة، بالإضافة لجهود المملكة لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، ومواجهة أزمات الفقر العالمية، والعمل على تحسين المستوى المعيشي للكثير من الدول النامية، وشجبها الدائم لمحاولات إشاعة التعصب والكراهية وازدراء العقائد، فضلاً عن إسهاماتها لدعم التنمية البشرية بما يوفر الحقوق الأساسية للإنسان في التعليم والعلاج والتعبير عن الرأي المسؤول، ومبادرات حكومة المملكة تجاه صياغة توجه إنساني عالمي يحمي هذه الحقوق ويتصدى لكل ما يمثل مساساً بها أو اعتداءً عليها. ويأتي هذا التقدير الدولي والإشادات التي حصلت عليها المملكة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة شاهدًا على المكانة العالمية التي تحظى بها المملكة وقيادتها الرشيدة.

وأوضحت الهيئة في تقريرها أن حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز منذ توليه مسؤولية الحكم أولت اهتماماً كبيراً بقضايا حقوق الإنسان، وإرساء دعائم حماية هذه الحقوق على المستويين المحلي والدولي مع مراعاة خصوصية المجتمعات ومعتقداتها. وقد حظيت جهود وإسهامات المملكة في حماية حقوق الإنسان بتقدير كبير من الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية، وتوج ذلك بفوز المملكة بعضوية أول مجلس لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة عام ٢٠٠٦م وبإعادة انتخابها عضواً بهذا المجلس عن القارة الآسيوية لمدة ٣ سنوات جديدة بدءًا من عام ٢٠٠٩م. وتناول التقرير اعتماد مجلس حقوق الإنسان لنتائج استعراض تقرير المملكة في ضوء آلية الاستعراض الدوري الشامل UPR، وأن ذلك يعد اعترافاً بالتطور الكبير الذي تشهده المملكة في مجال حقوق الإنسان، واستجابتها للتوصيات الدولية لحماية هذه الحقوق، وقبولها دراسة الانضمام إلى بعض الصكوك الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان بما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية وخصوصيات المملكة الثقافية.

مبادئ العدل والمساواة

كما أشاد التقرير بجهود حكومة خادم الحرمين الشريفين المتمثلة في تعزيز وتعميق مبادئ العدل والمساواة بين كل أفراد المجتمع، وكفالة جميع الحقوق والحريات المشروعة، ومراعاة الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، واتخاذ التدابير اللازمة لتطبيقها، والمراجعة الدورية للأنظمة في المملكة بغرض تقييمها، وإصدار وتطوير الأنظمة الأساسية وعشرات الأنظمة الأخرى، وإنشاء العديد من المؤسسات والهيئات ذات العلاقة مثل هيئة حقوق الإنسان، واعتماد إستراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ودعم الدولة توجه الجامعات ومؤسسات البحث العلمي لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وتبني الدراسات المتعلقة بحماية هذه الحقوق.

كما أشاد التقرير بجهود حكومة خادم الحرمين الشريفين في تطوير مرفق القضاء بدءًا من صدور الأوامر السامية بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا، وإنشاء قضاء متخصص يتمثل في المحاكم العمالية، ومحاكم الأحوال الشخصية، والمحاكم الجزائية، والمحاكم التجارية، وكذلك المشروع الجديد لنظام المجالس البلدية، والذي يأخذ في الاعتبار تجربة المجالس البلدية الحالية، ويهدف إلى توسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية، وكذلك إقرار نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص الذي يستوفي المعايير الدولية لمنع الاتجار بالبشر والمعاقبة عليه. حيث أشار التقرير إلى أن هذا النظام يعد حلقة في سلسلة المبادرات المستمرة والمتوالية للحفاظ على حقوق الإنسان وتأطير ممارستها من خلال إصدار الأنظمة واللوائح اللازمة.

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 28-09-2009 رقم العـدد: 16959 رقم الصفحة: 7 مسلسـل: 48 رقم القصاصة: 2

وفي اتجاه آخر أظهر التقرير اهتمام مجلس الشورى بقضايا حقوق الإنسان الذي أثمر عن صدور القرار رقم ١١٧/٨١/د بتاريخ ١٤٢٥/٠٢/٢٢هـ القاضي بإسناد كل ما يتعلق بحقوق الإنسان إلى لجنة متخصصة هي لجنة الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان التي أصبحت في عام ١٤٢٦هـ تسمى بلجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان وتختص بالنظر فيما يحال إليها من الاتفاقيات الدولية أو الثنائية أو الإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان وكذلك الأنظمة ذات العلاقة كما وضعت حكومة خادم الحرمين الشريفين إستراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ووضع برامج وآليات تطبيقها.

مشاركة المرأة الإيجابية

وفي إطار حرص خادم الحرمين الشريفين على تعزيز مشاركة المرأة الإيجابية في العملية السياسية والاقتصادية والتنمية الاجتماعية في المملكة، شهد عهد وصول أول امرأة لمرتبة نائب وزير بالإضافة لمشاركة عدد منهن في العمل في مجلس الشورى وإدارة الغرف التجارية وثقة قطاعات الدولة الحكومية والأهلية. كما ثمنت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية نظام العمل والعمال والذي تم إقراره عام ٢٠٠٥م والذي يتيح للمرأة فرص عمل كبيرة في مختلف المجالات دون أي تمييز كما يحد من كثير من التجاوزات التي تمثل انتهاكا لحقوق العمل من قبل صاحب العمل. وأبان تقرير الهيئة أن جهود المملكة في حماية حقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي انطلقت من التزامها بتطبيق الشريعة الإسلامية بسمحة التي تدعو إلى كل ما يحفظ حياة وكرامة الإنسان في جميع مراحل حياته من خلال عدد من الإجراءات من ضمنها ما نصت عليه المادة ٢٦ من النظام الأساسي للحكم التي تؤكد التزام المملكة بحماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الانضمام إلى أربع اتفاقيات دولية رئيسية هي الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عام ١٩٩٧م، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام٢٠٠٠م، واتفاقية مناهضة العذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو الغير إنسانية أو المهينة عام ١٩٩٧م، ولاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان الطفل.

كما انضمت المملكة إلى خمس من اتفاقيات منظمة العمل الدولية المعنية بحقوق الإنسان وهي الاتفاقيات التي تحرم السخرة والعمل الإجباري وذلك منذ عام ١٩٧٨م، والاتفاقيتان ١١١،١٠٠ والخاصتان بالتمييز في شغل الوظائف لعام ١٩٧٨م، والاتفاقية رقم ١٨٢ والخاصة بمنع تشغيل واستخدام الأطفال والقاصرين عام ٢٠٠١م. والتزاما بتعاليم الشريعة الإسلامية تحفظت المملكة على أحكام بعض الاتفاقيات التي لا تتوافق مع تعاليم الإسلام.

كما أن المملكة طرف في كثير من الصكوك الإقليمية والعربية والإسلامية، فعلى المستوى الإقليمي بادرت المملكة إلى الانضمام إلى إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام والصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية عام ١٩٩٠م، وإعلان القاهرة لنشر وتعليم حقوق الإنسان عام ٢٠٠٠م، وإعلان الرياض حول حقوق الإنسان في السلم عام ٢٠٠٣م، والميثاق العربي لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٤م، وعهد حقوق الطفل في الإسلام عام ٢٠٠٥م.

حماية حقوق الانسان

وعلى مستوى تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان بالمملكة كانت الموافقة على إنشاء أول هيئة حكومية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها عام ١٤٢٦، وقبلها كانت الموافقة السامية على تأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة والتي تضم في عضويتها ٤١ عضوا بينهم ١٠ من النساء. وقد ساهم إنشاء هيئة حقوق الإنسان كهيئة حكومية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان في كثير من مناطق المملكة، وتفعيل آليات الرصد والمتابعة لأي اعتداء على هذه الحقوق، بالإضافة إلى استقبال الشكاوى وتفقد

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 28-09-2009 رقم العـدد: 16959 رقم الصفحة: 7 مسلسـل: 48 رقم القصاصة: 3

أحوال السجون وإبداء الرأي في كثير من مشروعات الأنظمة والقوانين.

وعلى المستوى التعليمي فقد أقر مجلس جامعة الدول العربية في قمة الرياض عام ٢٠٠٧ وضع خطة عربية نموذجية للتربية على مبادئ حقوق الإنسان للفترة ما بين ٢٠٠٩ - ٢٠١٤، وتميز عهد خادم الحرمين الشريفين بتخصيص أكبر الموازنات لوزارة التربية والتعليم منذ تأسيس المملكة لخدمة التربية والتعليم في بلادنا فكان من ثمارها نهضة في التعليم العام من حيث البناء والتجهيزات، حيث بلغ عدد مدارس التعليم العام أكثر من (١٤٧٩٠) مدرسة للبنين و(١٧٣٢٩) مدرسة للبنات في جميع المراحل، وزاد عدد الطلاب عن (٥٩٩١٠٨٠) طالباً وطالبة. ومن أبرز ما تحقق للتعليم في عهده مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم الذي تم تصميمه بتوجيهاته والذي يحظى بمتابعة مباشرة منه ومن سمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله-، والميزانية الضخمة المقدرة بتسعة مليارات ريال مما يجعله نقلة نوعية في تاريخ التعليم السعودي، وتغييرًا نحو الأفضل في مسيرته الممتدة. كما حقق التعليم العالي في المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين قفزات هائلة من خلال ارتفاع عدد الجامعات الحكومية الى ٢٥ جامعة في فترة قياسية بالإضافة إلى عشرات الكليات والجامعات الأهلية، وتم ابتعاث عشرات الآلاف من الطلاب والطالبات من أبناء الوطن لتلقي العلم والمعرفة من كل بقاع العالم.

ويأتي افتتاح جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية برعاية خادم الحرمين الشريفين امتدادًا وتجسيدًا للرعاية والمتابعة والاهتمام الشديد الذي أولاه -حفظه الله- لهذا الصرح التعليمي الشامخ حتى أصبح حقيقة ومنجزًا عالميًا واضحًا للعيان. كما يأتي افتتاح الجامعة متوافقاً مع عيد الفطر المبارك واليوم الوطني لهذه البلاد الطاهرة كدلالة واضحة على عصر جديد آخر من عصور التنمية والرخاء منذ عهد مؤسس هذه البلاد المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن ال سعود والذي سار على نهجه أبناؤه البررة حتى وصلنا الى هذا العهد الزاهر لملك الإنسانية والبناء عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله-.

ونوّه تقرير الهيئة بما يتمتع به الإنسان في المملكة مواطناً ومقيماً من مساواة أمام الأحكام الشرعية والأنظمة وتحقيق ضمانات حقوق الإنسان التي كفلها الشرع المطهر والنظام الأساسي للحكم وكل مرجعيات حقوق الإنسان في المملكة من مواثيق دولية وإقليمية، والتزام المملكة بذلك. وتناول تقرير الهيئة ما حققته التجربة السعودية من نجاحات ملموسة في مناهضة الإرهاب والفكر المتطرف من خلال تبني برامج فكرية وحوارية كبرنامج مناصحة الموقوفين أمنيًا، وإعادة تأهيلهم داخل المجتمع والذي حظي بإشادة عالمية وتم تطبيقه في عدد من الدول. كما انضمت المملكة إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، وأيدت إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، ونظمت المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب عام ٢٠٠٥م لتأطير العمل الدولي الجماعي، ومن أبرز ما صدر عنه دعوة المملكة لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب مع إيمان المملكة بأن مواجهة التطرف والإرهاب إنما يكون عبر معالجة جذوره ومسبباته.

وبالرغم من أن المملكة كانت ضحية للإرهاب إلا أن ما قامت به لحماية أمنها الداخلي لم يؤثر على حقوق الناس وتطبيق العدالة واتخاذ الإجراءات التي تضمن التوازن بين الحرية ومقتضيات الأمن. ولا أدل على ذلك من الحقائق التي تجلت إثر محاولة الاعتداء الفاشلة التي نفذها أحد عناصر الفئة الضالة والتي استهدفت أحد رموز الأمن في المملكة سمو الأمير محمد بن نايف، والتي شهدت على أبرز ملامح التلاحم الكبير بين القادة والشعب عبر صور وفاء متنوعة، وأظهرت تعامل سموه الإنساني من خلال المكالمة الهاتفية التي دارت بينه وبين الانتحاري، وكشفت عن منهج سموه الشرعي والأبوي والوطني في مخاطبته للفئة الضالة، من خلال النقاش والحوار والإقناع، وفضحت محاولة الفئة الضالة اغتيال هذا الأسلوب الذي نجح في إعادة الكثيرين من هذه الفئة الى جادة الصواب، وما أظهره سموه من لفتة حانية غير مستغربة من خلال مبادرته بالاتصال شخصياً بوالد المغرر به، وتقديم التعازي له بما حل به من مصيبة جراء العمل المشين الذي ارتكبه ابنه في حق دينه ووطنه، وتأكيد سموه على أن المملكة لا تأخذ المواطنين بجريرة ما يرتكبه البعض، وأنها دوماً تفتح أبوابها لكل من لديه رغبة في العودة لطريق الحق والصواب، ومشيراً إلى أن هذا العمل لن يثني المملكة عن مواصلة جهودها في مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف، ومواصلة الرسالة الوطنية باستيعاب واحتضان كل من لديه رغبة من عناصر الفئة الضالة داخل أو خارج المملكة

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 28-09-2009 رقم العـدد: 16959 رقم الصفحة: 7 مسلسـل: 48 رقم القصاصة: 4

إعادة انتخاب المملكة لمجلس حقوق الإنسان تقديرًا دوليًا لجهودها

إشادة عالمية بالاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد

نظام المجالس البلدية يوسع مشاركة المواطنين في إدارة المحليات

في العودة إلى جادة الصواب.

وتطرق التقرير إلى بعض ما صدر من المنظمات والهيئات الدولية من تقدير لإنجازات المملكة في مجال حقوق الإنسان وإلى المكانة التي حظي بها خادم الحرمين الشريفين في مجال حقوق الإنسان ومن تلك إصداره عفواً عن سجناء الحق العام في رمضان وإصدار أمر عاجل بصرف مساعدة قدرها مليار ومئة وستون مليون ريال للأسر التي يشملها نظام الضمان الاجتماعي في المملكة لتلبية حاجاتها الطارئة في شهر رمضان، وكذلك مستلزمات عيد الفطر، وتكفله بعلاج كثير من الحالات المرضية في أنحاء كثيرة في هذا العالم دون النظر لجنسهم أو عرقهم أو دينهم.

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 28-09-2009 رقم العـدد: 16959 رقم الصفحة: 7 مسلسـل: 48 رقم القصاصة: 5

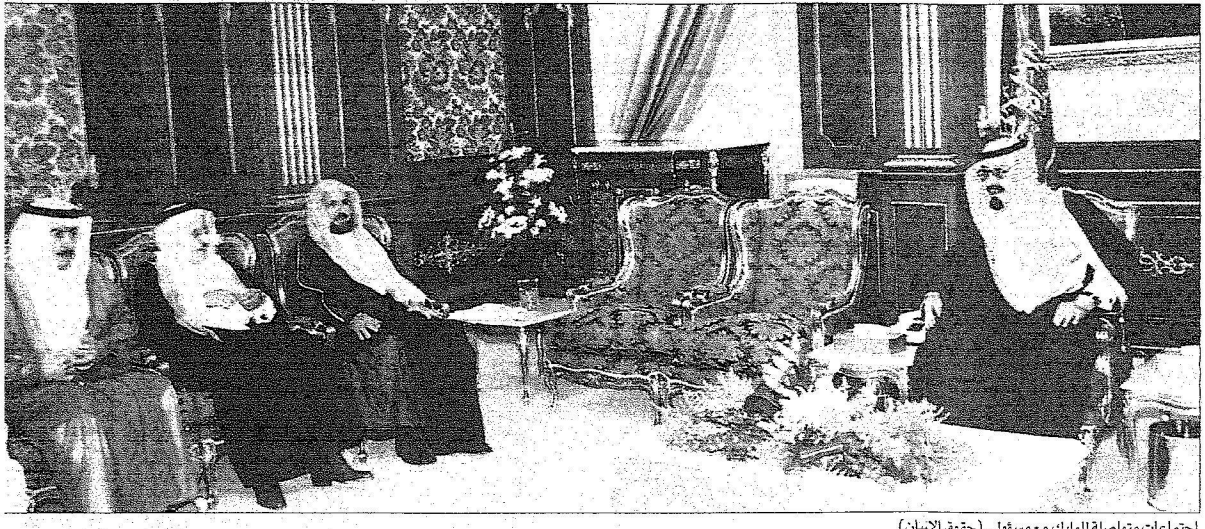

اجتماعات متواصلة للمليك مع مسؤولي (حقوق الإنسان)

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 28-09-2009 رقم العـدد: 16959 رقم الصفحة: 7 مسلسـل: 48 رقم القصاصة: 6

هيئة حقوق الإنسان

أنشئت هيئة حقوق الإنسان بمراسيم مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣/٩/١٤٢٦هـ

- تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً للمعايير الدولية وتطبيقها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.
- تعتبر الهيئة الجهة الحكومية المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان.
- للهيئة مركز رئيسي في الرياض وفرعان في جدة و الدمام

- تصدرت منطقة الرياض تقرير هيئة حقوق الإنسان في عدد الحالات المتقدمة للشكاوى، وذلك خلال الفترة من ١٤٢٦/٩/١هـ إلى ١٤٢٧/٦/٣٠هـ بما مجموعه ٩٦ حالة، بنسبة ٣٨٪، إذ بلغ عدد الحالات التي وردت إلى الهيئة من جميع المناطق ٢٥٠ حالة.

إعداد: مركز المعلومات

- ذكرت الهيئة في تقريرها أن تصدر منطقة الرياض القائمة لا يعني أن المنطقة أكثر مناكل من غيرها وإنما لكثافة سكانها وكونها مركزاً للأجهزة الحكومية. وقد أتت منطقة مكة المكرمة ثانياً بعدد (٤٥) حالة وبنسبة ١٨٪ وكانت منطقة حائل أقل المناطق حيث لم يصل منها للهيئة إلا حالتان فقط تليها منطقة تبوك ثلاث حالات، أما من خارج المملكة فقد بلغت ٧ حالات بنسبة ٣٪.

- ما يزيد على ٥٠٪ من الحالات حُلت أو قطعت مراحل هامة من حلها، وهو عدد لا يشمل الشكاوى التي تمت معالجتها سواء بالمقابلة الشخصية للمتظلم أو بالاتصال الهاتفي.

جرافيك المدينة